

كورونا والمازوت يؤخران مسح مناطق المخالفات في محافظة طرطوس

طرطوس - ربا احمد



أعوام وأعوام مرت وتجرى عمليات مناطق المخالفات بطرطوس تتدرج وتكبر من دون أن تصل لشيء ملموس على الأرض، والمناطق المقصودة هي التي تقع جنوب مدينة طرطوس حيث صدر وصديق المخطط التنظيمي لهذه المناطق مع توسع المخطط التنظيمي لمدينة طرطوس في أحياء (الرادار- وادي الشاطر- رأس الشغري- حي الزهراء...) بموجب قرار وزاري صدر بتاريخ ٩/٧/٢٠٠٨ أي منذ ١٣ عاماً بمساحة ٤٠٠ هكتار إضافة إلى منطقة التوسع بمساحة (٢٠٠) هكتار التي صدر مخططها التنظيمي بقرار وزاري بتاريخ ٣٠/٤/٢٠٠٦.

مدير الشؤون الفنية بمجلس مدينة طرطوس حسان حسن أوضح لـ«الوطن» أنه بصدد القانون ٢٣ عام ٢٠١٥ الخاص بتنفيذ التخطيط وعمران المدن، تضمنت المادة السادسة منه (على الجهة الإدارية خلال ستة أشهر من تاريخ صدور القانون تحديد المناطق التي يطبق عليها التنظيم على مخططات التنظيمي المصدق وصدق المخطط الخاص بقرار من المكتب التنفيذي لمجلس المحافظة بناء على اقتراح المجلس).

وقال: بناء عليه صدر قرار مجلس مدينة طرطوس رقم ٤٤/٤٠ بتاريخ ٢٠١٦/٣ المتضمن الموافقة على إخضاع مناطق التوسع المصدق تنظيمها بالقرار الوزاري

رقم ١١١١/١١٠١/٢٠٠٦ وبالقرار الوزاري رقم ١٦٥٤/١٦٥٤/٢٠٠٨ للتطبيق وفق أحكام القانون ٢٣ لعام ٢٠١٥، كما صدر قرار مجلس مدينة طرطوس المضمن إخضاع مجموعة من العقارات الواقعة خارج مناطق المخالفات الجماعية والتنظيم وفق القانون ٢٣/٢٣ بحيث صدق القراران المذكورين أعلاه بموجب قرار المكتب التنفيذي لمجلس المحافظة رقم ٧٧٣/٧٧٣/٢٠١٦/١٠/٥. وأشار حسن إلى أن مساحة مناطق السكن العشوائي في مدينة طرطوس ضمن المخطط المصدق بلغت حدود ٣٩٨ هكتار وتوزع في أحياء (وادي الشاطر،

رأس الشغري، الرادار، أبو عصفا، روم الذهب)، حيث قسمت منطقة التوسع الجنوبي إضافة إلى مناطق التوسع الشمالي في المدينة إلى ١٤ منطقة تنظيمية بمساحة إجمالية مقدارها ٧٠٠٠/ هكتار يتم دراستها بحيث تكون نسبة الاقتطاع متساوية ما أمكن وفقاً للقانون ٢٣ لعام ٢٠١٥ ليتم دراستها وحساب مساحات البلوكات التنظيمية ضمنها لاختيار الحل الأمثل وبموجب البند د/ من المادة ١٢ من القانون ٢٣ الذي ينص على أن الإضارة مشروع مرسوم إحداث المخطط التنظيمية يجب أن تحوي على مخطط مساحي بين الوضع الراهن للمنطقة منتظماً وفق دفتر

سابقاً أثناء إعداد المخطط التنظيمي ولديها الخبرة الكافية للقيام بهذه الأعمال بالسرعة المطلوبة أعطيت الشركة المذكورة أمر المباشرة بتاريخ ٢٠١٨/٩ بحيث تبلغ مدة إنجاز العقد المبرم ستة أسابيع. وعن سبب تأخر انتهاء أعمال المسح أكثر من عام، أشار حسان حسن أن التأخير حصل بعمل اللجنة بسبب أزمة فيروس كورونا وأزمة المحروقات التي تمر حالياً ولاحقاً، لذلك عقد اجتماع بتاريخ ٢٠٢١/٩/١٣ في مبنى مجلس مدينة طرطوس برئاسة رئيس مجلس المدينة وأعضاء لجنة الإشراف المعنيين حيث تم تسليم أعمال المرحلة الثانية لـ/ مناطق تنظيمية ليتم تدقيقها على أن يتم تسليم كامل الأعمال في نهاية الشهر العاشر.

وأخيراً أوضح حسن أن التوزيع الإجمالي سيمر بمراحل، فيعد الإعداد للمخطط التفصيلي المساحي التقسيمي للمناطق وإصدار الرسوم الخاص بها، سيتم تشكيل لجان قضائية متخصصة، منها لجنة التقطيع البائني ومن ثم لجنة حل الخلافات ومن ثم لجنة التوزيع الإجمالي، وتنتهي أعمال كل منطقة تنظيمية بنهاية عمل لجنة التوزيع الإجمالي، علماً أن المدة المتوقعة ٣/ سنوات، لأن القانون وضع وقتاً محدداً للعمل كل لجنة، بحيث يكون القاضي متفرغاً لها، ما يعني السرعة في تطبيق القانون والدقة في إنجاز هذه المناطق.

ارتفاع سعر الإسمنت يرفع أسعار العقارات

مدير «عمران» حماة لـ«الوطن»: لم تتأثر شدة الطلب على الإسمنت ولا يزل الطلب شديداً

حماة- محمد أحمد خبيزي



بين مواطنون ومشغلون بالبناء والتشييد وحرفيون، أن رفع سعر الطن من الإسمنت أثر كثيراً في حركة البناء، وزاد بأسعار كل مستلزماته، وهو ما انعكس ارتفاعاً كبيراً بأسعار العقارات الشديدة التي قيد التشييد، موضحين أن كل مادة ترتبط بالإسمنت ارتفعت سعرها، وكل عمل له علاقة به زادت أجرته. ولفت أبو النصر وهو من المشتغلين بالعقارات، إلى أن رفع سعر طن الإسمنت مؤخراً لنصبح البورتلاندي عيار ٣٢,٥ المعيار ٢١١ ألفاً و٢٥٠ ليرة، والفرط ١٨١ ألفاً و٣٠٠ ليرة، والإسمنت البورتلاندي عيار ٤٢,٥ المعيار ٢٥٥ ألفاً و١٠٠ ليرة، والفرط ٢٢٢ ألفاً و٤٠٠ ليرة، رافع بشكل تلقائي سعر البلوك من كل القياسات إلى ٧٥ - ١٠٠ ليرة، وسعر البلاطة ٢٠٠ ليرة، وأجرة متر التليس ٢٠٠ ليرة، ومتر التليط ٥٠٠ ليرة وصار بـ ١٥٠٠ ليرة، وأجرة متر العمار ارتفعت ٣٠٠ ليرة فصارت ١٣٠٠ ليرة.

وبين رئيس اتحاد الحرفيين بحماة مسعف الأصفى لـ«الوطن»، أن الحرفيين المشتغلين في قطاع البناء والتشييد تأثر عليهم بالرفع الأخير لأسعار الإسمنت، ولكن أكثر المتأثرين هو المواطن بالحصة، فالتكاليف العالية للعمل الحرفي سيحصلها الحرفي من المواطن. وأوضح أن عدد الحرفيين بالمحافظة نحو ٨ آلاف حربي، وأن المستثمرين منهم بالعمل نحو ٣٥٠٠، وهؤلاء بينهم حرفيون صناعيون يعملون في صناعة البلوك، وهم مرخصون أصلاً، وأهم طلباتهم أن تسلمهم مؤسسة عمران كامل مخصصاتهم الشهرية من الإسمنت الأسود، فهي تسلمهم ٥٠ بائنة من مخصصاتهم فقط، ما يضطرهم لشراء ما يحتاجون

من كميات إضافية لزوم العمل من السوق السوداء، وهو ما يزيد من تكاليف الإنتاج، ويعكس على ارتفاع أسعار البلوك على المواطن. وأضاف إلى ذلك التقني الكهربائي الطويل، ما يدفع الحرفيين لشراء المازوت الحر، فهم غير مخصصين من المحافظة بالمازوت.

أما رئيس جمعية حرفيي المنتجات الإسمنتية محمد الأمد قبين لـ«الوطن» أن حركة العمل تدنت بنسبة ٢٠ بائنة عما كانت عليه قبل رفع سعر الإسمنت مؤخراً. وأوضح أن عدد الحرفيين بمجال صناعة البلوك يبلغ نحو ١٨٠٠ على مستوى المحافظة، منهم ٣٠٠ في

سلمية. ولفت إلى أن سعر البلوك صار بـ ٧٠٠ ليرة بعد أن ارتفع ١٠٠ ليرة مؤخراً، ومتر الرمل صار بـ ٢٧ ألف ليرة وقد كان ياقل من ٢٠ ألف ليرة. كما ارتفعت أجرة العامل على مكبس البلوك ٢٥ بائنة.

وأشار إلى أن الحرفيين يشترطون لتر المازوت الحر بـ ٣٥٠٠ ليرة لغياب الكهرباء، ويحملون ذلك على تكاليف الإنتاج أيضاً. فيما بين عدد من متعهدي البناء أن تكلفة بناء الشقة مساحة ٧٥ - ١٠٠ متر، ارتفعت نحو مليوني ليرة. وكشف عدد من أصحاب المكاتب العقارية بحماة

فادي بك الشريف

كشفت إحصائيات مراكز خدمة المواطن في محافظة دمشق عن تقديم قرابة ٦٥٠ ألف خدمة منذ بداية العام، وحتى تاريخه وذلك في ١٥ مركزاً منتشرة في مختلف المناطق، مقارنة مع ٤٦٤ ألف وثيقة مقدمة خلال الفترة ذاتها من العام الماضي.

وبموجب تقرير للمديرية، توزعت الخدمات على ٣١٨١٩٣ وثيقة سجل مدني، و٩١٨٥٠ وثيقة سجل عدلي و٧٤١١٢ وثيقة غير موثقة، إضافة إلى ٢٩٧٥٠ تصديق الوثائق من وزارة الخارجية والمغتربين، و٣٣٥٤١ بيان سجل مؤقتاً، و٢٠٥٨٨ عقد تسجيل عقود الإيجار السكنية، و١٠٢١٤ وثيقة مصالح عقارية، كما شملت الخدمات تقديم ٦٧٣٨ وثيقة لبيانات التنظيم العمراني، و٣٣٢٠ معاملة الترخيص الإداري، إضافة إلى المعاملات المقدمة عبر البوابة الإلكترونية التي تسلم لطالبي الخدمة إما في مركز خدمة المواطن المحدد من قبلهم أو عبر المؤسسة السورية للبريد إلى العنوان الذي يختارونه بدمشق وغيرها من المعاملات.

وحسب الأرقام فإن وسطي المعاملات المقدمة يومياً بلغ ٣٥٧٠، وذلك خلال الربع الثالث من العام الجاري في حين بلغ وسطي المعاملات الشهرية ٨٨١٠٠ منها أكثر من ٤٩٠٥٦ طناً من الإسمنت المعيار ٣٠، و٩٠٥٣ طناً من الفرط العادي، وأكثر من ٧٠١ طناً من الفرط المقوم، وبقيمة إجمالية أكثر من ٩ مليارات لـ«الوطن» بين مدير مراكز

الدعم

الفساد



٥٥

زيادة ٤٠ بالمئة.. مراكز خدمة المواطن بدمشق تمنح ٦٥٠ ألف وثيقة منذ بداية العام

علوش لـ«الوطن»: تجهيز ٣ مراكز جديدة والطاقة الشمسية لـ٥ مراكز العام القادم

٥٥

خلال ٩ أشهر..
٩١٨٥٠ «غير
محكوم» و٢٠٥٨٨
عقد إيجار سكني



(المبداً والقنوات والمزة ودمر). هذا ويشار إلى أن مراكز خدمة المواطن ١٥ تتوزع في ساحة يوسف العظمة الوثائق من وزارة الخارجية والمغتربين في مركز خدمة المواطن بالمهاجرين، وذلك بهدف تبسيط إجراءات المواطن وتخفيف الأعباء مع حصر تقديم الخدمات في مكان واحد من دون الحاجة إلى زيارة أكثر من مركز للحصول عليها. ويبدو مديرية مالية دمشق والسجل المؤقت بأسرع بحرات ومكتب دفن الموتى في (المهاجرين ومشروع دمر وكفرسوسة بباب مصلى ومديرية تنفيذ المرسوم التشريعي ٦٦ بالمزة ومركز الخدمات الإلكترونية ومنطقة جنود الأسد.

موظف) في مركز خدمة المواطن بالسجل المؤقت في السبع بحرات وخدمة تصديق القادم. وأشار علوش إلى خطة المديرية في إحداث مراكز جديدة تراعي التوزيع الجغرافي لكل مناطق المدينة مع العمل على تطويرها وتوسيعها للخدمات المقدمة للمواطنين للتبسيط من إجراءات المواطنين وتسهيل أمورهم وتسريع إنجاز معاملاتهم وتوفير الوقت والجهد عليهم. وأضاف: أبرجت مديرية مراكز الخدمة خدمتين جديدتين هما السجل العدلي والسجل العام للعاملين في الدولة (غير

خدمة المواطن في المحافظة المهندس لؤي علوش أن نسبة الزيادة في عدد الوثائق المقدمة منذ بداية العام مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي تقدر بـ ٤٠ بالمئة، وذلك نظراً لتوسع المراكز مساحياً والمكاتب أمامية، إضافة إلى زيادة عدد المراكز وتوسع الخدمات شاقولياً ضمن المراكز الموسعة والجديدة. وأمرهم وتسريع إنجاز معاملاتهم وتوفير الوقت والجهد عليهم. وأضاف: أبرجت مديرية مراكز الخدمة خدمتين جديدتين هما السجل العدلي والسجل العام للعاملين في الدولة (غير

تجهيز مركز القصاص بالعباسيين، ليوضع بالاستثمار في نهاية الربع الأول للعام ٢٠٢١. وتبلغ قيمة الاستثمار في مركز خدمة المواطن بالمزة ٤٠٠ مليون ليرة سورية، وذلك نظراً لتوسع المراكز مساحياً والمكاتب أمامية، إضافة إلى زيادة عدد المراكز وتوسع الخدمات شاقولياً ضمن المراكز الموسعة والجديدة. وأمرهم وتسريع إنجاز معاملاتهم وتوفير الوقت والجهد عليهم. وأضاف: أبرجت مديرية مراكز الخدمة خدمتين جديدتين هما السجل العدلي والسجل العام للعاملين في الدولة (غير